التحديات السياسية الداخلية للأمن الوطني العراقي بعد ٢٠٠٣

م.د.معتز اسماعيل خلف الصبيحي
moataz.ismail1983@uoanbar.edu.iq
مركز الدراسات الاستراتيجية/ جامعة الانبار
م.د.خلف صالح علي الجبوري
kalafaljobori@gmail.com
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي/ مركز الوزارة

المخلص:

تواجه الامن الوطني في العراق مجموعة متشابكة ومعقدة من التحديات التي انتجت وضعاً معقداً يتسم باستخدام العنف والارهاب، من بين هذه التحديات هي التحديات السياسية الداخلية التي تعد الاساس لكل التحديات الاخرى التي تواجه الاستقرار السياسي والامني وترسيخ مبدأ التعايش السلمي وبناء السلام المستدام بين مكونات المجتمع العراقي.

Internal political challenges to the Iraqi national security after 2003

Lecturer.Dr: Moataz Ismail Khalaf Alsupihy
Center for Strategic Studies, Anbar University

Lecturer.Dr: Khalaf Salih Ali
Ministry of Higher Education and Scientific Research

Summary:

The national security in Iraq faces a complex and interwoven set of challenges that have produced a complex situation characterized by the use of violence and terrorism. Among these challenges are the internal political challenges that are the basis for all other challenges facing political and security stability and the consolidation of the principle of peaceful coexistence and the building of sustainable peace among the components of Iraqi society.

المقدمة:

تثير ازمة الامن الوطني العراقي بعد ٢٠٠٣، اشكاليات عدة من أبرزها التحديات السياسية الداخلية التي تعيق فاعلية السياسات العامة لحل اشكاليات الامن الوطني، وانطلاقا من ان قضايا العملية السياسية العراقية وافرازاتها باتت احدى المؤثرات السلبية التي تحد من فاعلية سياسات الامن الوطني في معالجة مشكلات عامة مثل الارهاب والعنف المستدام في العراق بعد التغيير. ولا يخطئ من يظن أن البحث عن التحديات السياسية الداخلية في العراق بعد ٢٠٠٣، ولحد اللحظة، متمحور في البحث عن الخلل السياسي في العملية السياسية وسلوكياتها وما افرزته من ظواهر أثرت سلباً على السياسات الامنية في العراق.

اشكالية البحث:

ينطلق البحث من اشكالية مفادها ان التحديات السياسية الناشئة عن البيئة السياسية الداخلية وافرازاتها تعد معوق كبير في بنية الامن الوطني العراقي نظراً لما تحدثه من خلل في بنية المؤسسات السياسية واستدامة في الازمات الداخلية التي تستغلها القوى الخارجية وقوى الارهاب في تحقيق اهدافها في العراق، فالطائفية السياسية مثلاً تعمل على الغاء الآخر واقصاءه، وتعد الحالة العراقية بعد التغيير مثالاً واضحاً لإستدامة التحديات التي عصفت لمرات عدة بالأمن العراقي وكادت أن تفتت العراق. فمشكلة البحث تكمن في الاجابة عن التساؤل الرئيس المتعلق بماهية التحديات السياسية الداخلية المؤثرة على الامن الوطني العراقي بعد العام ٢٠٠٣؟

هدف البحث:

هدف البحث هو التعرف على اهم التحديات السياسية الداخلية والعوامل الأبرز في أزمة الأمن على الساحة العراقية بعد التغيير، بما تحمله من سياسات وسلوكيات انتهجتها النخبة الحاكمة في العراق، وما افرزته البيئة السياسية الداخلية من سلبيات اثرت بشكل كبير على أمن الدولة العراقية، والعمل على تحديدها بغية ايجاد الحلول لها من قبل صانعي القرار السياسي العراقي.

فرضية البحث:

ينطلق البحث من فرضية اساسية هي ان الامن الوطني العراقي يعاني من تشابك الكثير من التحديات الداخلية والخارجية التي اثرت وتؤثر على أمن المجتمع واستقراره، وتعقد حل الاشكاليات الامنية، حتى باتت تهدد وحدة الدولة العراقية بالتفتت والتقسيم على اسس طائفية، وتهدد المجتمع العراقي بحروب طائفية – قومية بسبب تلك التحديات، ومنها التحديات السياسية الداخلية.

منهجية البحث:

استخدمنا في بحثنا هذا منهج التحليل النظمي ووضحنا اهم التحديات السياسية الداخلية التي تؤثر على الامن الوطني العراقي، ومعرفة هذه التحديات سيوفر الجهد لإيجاد الحلول الناجعة لها والمنهج السلوكي.

هيكلية البحث:

وبناءً على ما تقدم فقد قسمنا البحث الى مقدمة وخمسة مطالب فضلاً عن خاتمة وهي:

المطلب الاول: تحدي ظاهرتي العنف والارهاب:

المطلب الثاني: الازمات السياسية:

المطلب الثالث: الطائفية السياسية:

المطلب الرابع: العلاقة بين المركز والاقليم والمحافظات:

المطلب الخامس: سلوك النخبة الحاكمة:

المطلب الاول: تحدي ظاهرتي العنف والارهاب:

يتفق الجميع على أن الاستقرار الامني والسياسي يمثل القاسم المشترك لجميع مفاصل الحياة في أي بلد، ولا يختلف اثنان على ان تدهور الوضع الأمني في العراق قد شكل عقبة ومعوق أما نجاح كل محاولات وسياسات التعايش السلمي بين مكونات المجتمع العراقي في تحقيق اهدافها بعد عام ٢٠٠٣، فالعنف السياسي وانتشار ظاهرة الارهاب في العراق بعد ٢٠٠٣، تحدي كبير وعقبة كؤود أما نجاح وفاعلية السياسات العامة بشكل عام، وسياسات الأمن المستدام بشكل خاص في العراق.

إن العنف الطائفي في العراق بعد ٢٠٠٣، وتحديداً خلال عامي ٢٠٠٦-٢٠٠٧ أتخذ صوراً وأشكالاً مختلفة، منها (استخدام السيارات المفخخة، والتي توقع عشرات الضحايا أحياناً، وتعرض العلماء العراقيين والاكاديميين والأطباء للخطف والقتل والاغتيالات المنظمة، وتزايد عمليات القتل الجماعي وظاهرة الجثث المجهولة الهوية في أماكن متفرقة من البلاد، وظهور

الجماعات المسلحة وتزايد نشاطاتها، وتفجير المراقد والأماكن الدينية (كالمساجد والحسينيات والكنائس)، واستخدام الأحزمة الناسفة والتفجيرات الانتحارية، والاختطاف وغيرها).[١]

وتعد كتائب التوحيد والجهاد هي أساس ما يسمى تنظيم القاعدة والدولة الاسلامية في العراق والشام (داعش)، واعتمد قادته مثل "الزرقاوي، محمد يوسف الفلسطيني، عبدالناصر الجياب، عبدالحميد ابو عزام الفلسطيني، حسن ارزيج، عمر بازياني، عبدالله نجم الجواري...وغيرهم". على عدة قواعد للعمل التنظيمي منها المكتسبة من معسكرات افغانستان ومكاتب شؤون المجاهدين في باكستان، ومنها ما تم قرأته من الموسوعة الجهادية لابي زبيدة الفلسطيني، والتي تعتبر بمثابة دستورهم الأساسي الذي يمهد لمشروع احياء دولة الخلافة والحكم بالشريعة الاسلامية. وكانت النواة الاولى لهذه الكتائب هي (٧٠)، رجلاً من ذوي التاريخ الجهادي والتكفيري، وبعض القيادات التي كانت نشطة في الدعوة السلفية الجهادية. وظهر أسم جماعة قاعدة الجهاد في بلاد الرافدين، للمرة الاولى في عام ٢٠٠٤، عقب اعلان بيعة الزرقاوي لأسامة بن لادن، وهذا الاعلان امد الزرقاوي بالمزيد من القوة العسكرية حيث أنجذب إليه كل المتعاطفين والمتحمسين لقاعدة الجهاد العالمي، وأيضاً أزدادت قوته المالية من خلال الدعم المباشر من القاعدة الأم الذي كان يقرب حوالي (٦٨٠) الف يورو شهرياً، بالإضافة الى التبرعات من الزكاة والصدقات الخليجية والاوربية، وأيضاً أنتفع الزرقاوي من التقدم الاعلامي والمواقع والمنتديات الالكترونية التابعة للقاعدة، وايضاً انتفع من المناهج التنظيرية التي تعتمدها القاعدة، وأصبح كل من ينظر ويدافع عن القاعدة يشمل الزرقاوي.[٢]

ونجح الزرقاوي في كثير من عملياته الارهابية داخل العراق وفي العام ٢٠٠٤، ذبح احد الرهائن الامريكيين في العراق ويدعى (يوجين ارمسترونغ)، وذلك بحز عنقه بسكين في فيديو مصور، ونشرته الجماعة على الانترنيت، وكان الزرقاوي يمتدح من قبل جماعته بانه شيخ الذباحين.

---

[١] – اسراء علاء الدين نوري، النظام السياسي في العراق بعد عام ٢٠٠٣: الازمات السياسية والاجتماعية، في النظام السياسي العراقي: الواقع، الاصلاح، والمستقبل، وقائع المؤتمر العلمي، كلية العلوم السياسية، جامعة السليمانية، السليمانية، ١٠-١١/نيسان/٢٠١٣، ص٣٠٠.

[٢] – هشام الهاشمي، عالم داعش: تنظيم الدولة الاسلامية في العراق والشام، ط١، دار الحكمة، لندن، ٢٠١٥، ص ص٢٧-٢٨.

وكثف التنظيم من عملياته بعد اعلان البيعة لأسامة بن لادن، الى ان اصبح واحداً من اقوى التنظيمات على الساحة العراقية. وبدأ يبسط نفوذه على مناطق شاسعه من العراق الى ان جاء ٢٠٠٦، ليخرج الزرقاوي على الملأ في شريط مصور معلناً عن تشكيل مجلس شورى المجاهدين بزعامة عبدالله رشيد البغدادي. وبعد مقتل الزرقاوي في الشهر نفسه، جرى انتخاب ابي حمزة المهاجر زعيماً للتنظيم، وفي نهاية السنة تم تشكيل دولة العراق الاسلامية بزعامة ابي عمر البغدادي. وقيل ان المهاجر كان اقل تشدداً من سلفه، إذ أتجه إلى مد علاقات مع شيوخ العشائر، بمن فيهم المتعاونين مع الاحتلال، بحسب بيان اذاعه آنذاك، ودعاهم هم وبعض رجال الدين الى الانضمام الى مجلس شورى المجاهدين، وقد استجاب له بعض شيوخ العشائر في المناطق الغربية آنذاك، مما شجع المجلس الى اعلان ما سمي حلف المطيبين*. لكن هذا الحلف انتهى بعد ذلك في منتصف عام ٢٠٠٧، حينما اشتعلت الحرب بينه وبين تنظيمات الصحوة، حينما ضج اهالي الانبار من سلوكيات وتصرفات التنظيمات الارهابية البعيدة كل البعد عن اهل السنة والجماعة الذي يعتقد به سنة اهل العراق.[١]

بدأ التنظيم ينحسر ويضعف بشكل كبير بعد عام ٢٠٠٧، وانحصرت فاعليته باغتيال عناصر الصحوات، على اعتبار انهم كانوا مسؤولين عن تراجع وانحسار التنظيم، واصبح وجود التنظيم في الانبار شبه معدوم، وبالذات بعد عملية اغتيال الشيخ عبدالستار ابو ريشة. وبتاريخ ٢٠١٠/٤/١٩، شنت القوات الامريكية والعراقية عملية عسكرية في منطقة الثرثار، استهدفت منزلاً كان فيه ابو عمر البغدادي وابو حمزة المهاجر، إذ تم قصف المنزل ليقتلا معاً، وتم عرض جثتيهما على وسائل الاعلام، وبعد اسبوع واحد اعترف التنظيم في بيان له على الانترنيت

* – وهو اعلان لمجلس شورى المجاهدين عن تكوين حلف ضم ثلاث جماعات مسلحة وزعماء قبائل موالية للتنظيم، ثم تم تشكيل فصيل ارهابي من ثمان فصائل عراقية مسلحة كان ابرزها تنظيم القاعدة في بلاد الرافدين عبر تسجيل صوتي عبر عن تأسيس امارة اسلامية في العراق في ٢٠٠٦/١٠/١٥.

[١] – عبدالرحمن البكري، داعش ومستقبل العالم بين الوضع السياسي والحديث النبوي الشريف، ط١، دار الغرباء للنشر، كولن– المانيا، اكتوبر ٢٠١٤، ص ص٧٨–٧٩.

بمقتلهما، وبعد حوالي عشرة ايام انعقد مجلس شورى المجاهدين ليختار او بكر البغدادي خليفة له.[١]

وعاش التنظيم اسوأ فتراته ما بين عامي ٢٠٠٩-٢٠١١، وتعرض بداية ثورات الربيع العربي الى هزة كبيرة، فمفهوم "الجهاد العنفي"، الذي وضعه في قلب اولوياته كأيديولوجيا ثورية انقلابية تهدف الى الاطاحة بالأنظمة الاستبدادية تعرض لانتكاسة نتيجة الزخم الشعبي المتحمس للذهاب الى صناديق الاقتراع، كما شكل مقتل اسامة بن لادن في نفس العام ضربة موجعة للتنظيم وقياداته المركزية. لكن مسار ثورات الربيع العربي، وبعد عام من انطلاقتها، انتج ظروفاً وبيئة مناسبة لظهور التنظيمات الارهابية من جديد، حيث استثمرت هذه التنظيمات نشوء مساحات قتال قدمت لها حيزاً اضافياً للتشكل والظهور، كما حدث في ليبيا واليمن وسورية.[٢]

وتعرض الامن الوطني العراقي الى هجمة شرسة انتهت بسقوط مدينة الموصل بصورة دراماتيكية في ١٠ حزيران ٢٠١٤، نتيجة توجه تنظيم داعش الارهابي في سوريا إلى العراق بعد الصراع المرير في سوريا، مما ادى الى سقوط مدينة الموصل إلى انهيار سريع للقوات العراقية الامنية وبشكل ملفت، إذ أدى ذلك إلى حدوث فجوة أمنية كبيرة في الادارة الامنية المعدة لإدارة الامن الوطني العراقي في قيادة الموصل، وأنعكست بشكل مباشر على نظام القيادة والسيطرة على المحافظات الاخرى، وشكل خسارة مدينة الموصل تحدياً امنياً كبيراً واجه العراق كانت لها أثر كبير ما زال ماثلاً لحد لحظتنا الحالية.[٣]

وأدى اجتياح تنظيم "داعش" الارهابي للأراضي العراقية الى إثارة الفتنة وتأجيج الصراعات الدينية والعرقية وساهم في قتل العديد من أبناء العراق سواء كانوا مدنيين أو من القوات الامنية

---

[١] – عبدالرحمن البكري، مصدر سبق ذكره، ص٧٩. ينظر كذلك: وليد حسن محمد، الدور الامريكي في محاربة الارهاب في العراق (داعش) انموذجا، مجلة قضايا سياسية، العدد (٤٨-٤٩)، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، بغداد، ٢٠١٧، ص ص٣١٠-٣١١.

[٢] – حمزة المصطفى وعبدالعزيز الحيص، سيكولوجيا داعش، منتدى العلاقات العربية والدولية، ط١، بلا مكان، ٢٠١٤، ص٦.

[٣] – حسين علاوي خليفة، ادارة التوحش لتنظيم الدولة الاسلامية في العراق والشام وخطورته على الامن الوطني العراقي، مجلة قضايا سياسية، العددان (٣٧-٣٨)، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، ص ص٣٢٨-٣٢٩.

(جيش، شرطة، حشد شعبي)، بالإضافة نزوح قسري بالألاف من العراقيين من مناطق سكناهم، ما أحدث تغييراً ديمغرافياً في بعض مناطق العراق، وبدلاً من أن يتجه المواطن العراقي إلى الهوية الوطنية التجأ إلى الهوية الطائفية والهوية العشائرية، فالإرهاب ومن خلال عملياته المتقدمة أثر على التعايش السلمي بين مكونات المجتمع العراقي، من خلال استهداف الاقليات واسترقاقها واستباحة أموالها واعراضها، فالييزيديين مثلاً كان عليهم الثقل الأكبر من هذه الجرائم، حيث استبيحت اعراضهم واموالهم، مما ولد حالة عداء بين المكونات المجتمعية العراقية.

وإذا لم يتم القضاء على العوامل المؤدية إلى العنف والارهاب في العراق ومحاولة تجفيف منابعه، قد تتجدد أعمال العنف مرة أخرى، بتنامي شعور الانتقام أو بالحرمان لدى الأفراد المضطهدين من حقوقهم المشروعة، وشعورهم باليأس والتشاؤم من الوضع السائد، وعدم قدرتهم على الاستمرار في الحياة تحت وطأه هذه الاوضاع، مما يستوجب القيام بأي عمل يحد من هذا الشعور، والحرمان له عدة أشكال، فهناك الحرمان السياسي، والاجتماعي، والتعليمي، والاقتصادي، وأيً من هذه الاشكال يولد الشعور بالاغتراب عن المجتمعات التي يعيشون بها، مما يولد الاستياء من الوضع القائم، ووصول المجتمع إلى استخدام العنف السلبي، المتمثل باللامبالاة وعدم المشاركة الشعبية في الجهود المبذولة في "بناء السلام"، أو أي من الانشطة اللآزمة لإستمرار الحياة، أو استخدام العنف الايجابي، والذي يبدأ بالاغتراب السياسي عن السلطة القائمة، ونشر التعابير الساخرة الاجتماعية والسياسية، ورسوم الكاريكاتير كتعبير مقنع عن مشاعر الاستياء والظلم، مروراً بالاحتجاجات والمظاهرات، وصولاً إلى تجدد أعمال العنف في صوره المتطرفة، تحطيماً لمصادر السلطة ورموزها.[1]

فأعمال العنف السياسي لا يمكن أن تنفصل عن طبيعة الظروف في المجتمعات التي تحدث فيها، ولذلك لا يمكن أن تؤخذ مستقلة بذاتها، وتقارن بين التنظيمات والمجتمعات، المختلفة، وأن مقارنة هذه الأعمال بناءً على تصنيفاتها، أو بناء على نوع التنظيم (حكومة، قوة سياسية، أو حتى فرد عادي)، ينطوي على تجاهل الأهمية السياسية الأعمق لهذه الأعمال، أو تجاهل كون بعض التنظيمات دون مستوى الحكومة هي التي لجأت إليها، وتظهر أعمال العنف

[1] – داليا احمد رشيد، الفرغات المجتمعية: دور البعد النفسي في تغذية عنف ما بعد التغيير، اتجاهات نظرية في تحليل السياسة الدولية، ملحق مجلة السياسة الدولية، العدد(١٩٣)، المجلد (٤٨)، ٢٠١٣، ص٢٢.

في المجتمعات تحت مسببات ثلاث رئيسة : تقاطع المقاصد، أو عدم اندماج المجتمع، أو سوء أداء الوظائف التي تقوم بها الحكومة، وأعمال العنف السياسي مهما كانت صورها فإنها قد تنتهي أما إلى حدوث توتر محدود أو قد تحدث لا استقرار سياسي أو قد تنتهي إلى تدمير المجتمع والتنظيم (الدولة) ذاته، بمعنى إنهاء مستقبل الدولة، والأمثلة الشاخصة على صعيد ما تقدم، إجمالي دول العالم النامي، وتحديدا العراق، وأفغانستان والصومال.[١]

المطلب الثاني: الازمات السياسية

تُعد الازمات ظاهرة ملازمة للحكومات مهما كانت طبيعة النظام السياسي وتوجهاته، وسواء كانت هذه الازمات داخلية أم خارجية، فإنها نتاج حركة منظومة العلاقات والمتغيرات التي تحكم علاقة النظام السياسي على المستوى الوطني، والاقليمي، والدولي، وما ظاهرة عدم الاستقرار السياسي في العراق بعد ٢٠٠٣، إلا صورة واضحة الدلالات من صور الازمة على المستوى الداخلي.[٣٢]

بدأت الازمات السياسية في العراق مع الاختلاف على وجود القوات الامريكية من عدمها، ثم ترتب عنها خلافات سياسية أوجدت جماعات مسلحة ومتطرفة لها غايات ومطامع واجندات خارجية، أنعكس هذا بشكل أو باخر على كل الحكومات العراقية المتعاقبة وكانت الطائفية السياسية والقومية ذريعة للخلافات السياسية، وكانت الواجهة الابرز هي عامي ٢٠٠٦-٢٠٠٧، ومن ثم العمليات الارهابية المتطرفة بين الحين والآخر، ومن ثم سقوط ثلاث مدن عراقية (الانبار، صلاح الدين، نينوى)، وتلاها الانفاق على عمليات التحرير والاختلاف في صياغة ومحاربة الفساد والتحديات التي تواجه صانع القرار العراقي.

وتسبب الازمات السياسية حالة شلل تصيب السياسات العامة ومنها سياسات الامن الوطني ومكافحة الارهاب، بسبب الخلافات حول كيفية عمل الحكومة، وآلية اتخاذ القرارات السياسية

---

[١] – خضر عباس عطوان واحمد ناهي، السلوك السياسي دراسة نظرية وتطبيقية، ط١، دار امجد للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١٨، ص، ص١٩٦-١٩٧.

[٢] – رشيد عمارة، عماد المرسومي، تقويم اداء الحكومة، التقرير الاسترتيجي العراقي ٢٠١٠-٢٠١١، ط١، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، بغداد، ٢٠١١، ص١١١.

ومدى مشاركة الأطراف فيها، الأمر الذي أفضى بالكتل السياسية إلى البحث عن استراتيجية بديلة ووضع قواعد جديدة للعبة.[١]

فهذه الخلافات السياسية مثلاً عطلت وأجلت العديد من القرارات والقوانين المهمة، وذلك بسبب الخلافات السياسية ولم يكن في تعطيل العديد من القوانين والتشريعات خدمة للصالح العام، وإنما كان القصد منه إما الفساد المالي أو دخول أطراف خارجية خدمة لمصالحها في صياغة القوانين أو القرارات فعلى سبيل المثال تعطل تشريع قانون الاحزاب العراقي، والذي كان بدوره يمكن أن ينظم عمل الاحزاب السياسية وتمويلها وعلاقاتها، وكان يمكن أن يخرج البلاد من أزمتها، ويحدد حرية الكيانات السياسية ويفرض التزامات قانونية على نشاطها ومصادر تمويلها.

وتجسد الحالة العراقية حالة جيدة للازمة المستدامة، فمنذ عام ٢٠٠٣، والمسرح السياسي العراقي يشهد دوامة من الازمات السياسية المتتالية، والتي تعطل من فاعلية القرار السياسي العراقي في شتى المجالات، وأصبح العراق مصنعاً للأزمات السياسية، ولا يمكن الحديث عن العراق دون الحديث عن أزمة سياسية ماضية وأخرى حاضرة أو لاحقة، وفي كل أزمة تبحث الاسباب وتقدم الحلول وتفتح المنافذ السياسية للخروج من الازمة، ثم تظهر أزمة جديدة وشكل جديد وعناصر جديدة وهكذا الحال في العراق ترحيل الازمات دون ايجاد الحلول والمعالجات، ففي كل حكومة يتم تأخير اختيار وزيري الداخلية والدفاع فضلاً عن الصراعات السياسية على هذين المنصبين.[٢]

والازمات السياسية تتكرر وبشكل دائم، وبعض هذه الكتل السياسية العراقية تتحدث بلغة مزدوجة بين رفض المشروع الطائفي كصيغة لبناء الدولة وبين التمسك بها كوسيلة للحكم وبناء مؤسسات الدولة الحاكمة، وعلى هذه الوضع السياسي فإن الصراعات محتدمة والخلافات واضحة بين الكتل السياسية، كل ذلك بسبب القصور في تفكير الكتل السياسية وتجاوزها للتفكير العملي الملزم لها وغيرها من الاسباب التي تقوض مشاريع التوافق الوطني.[٣]

---

[١] – المصدر نفسه، ص ١١٧.

[٢] – وصال نجيب العزاوي، الديمقراطية التوافقية وفق المنظور العراقي، صحيفة العراق الالكترونية، دراسات، بحث منشور على شبكة المعلومات العالمية: www.Iraq newspaper.net

[٣]– مهدي الحافظ، الآن والغد: معالجات في السياسة والاقتصاد، ط١، دار ميزوتامبا، بغداد، ٢٠١٢، ص٥٧.

ان ضعف الثقة بين الكتل السياسية الداخلة بالعملية السياسية واستمرار الصراعات فيما بينها والخطابات المتشنجة ولغة التخوين، وغياب روح المواطنة والانحياز للطائفة والقومية والمصلحة الشخصية وإيثارها على مصلحة الوطن ومن ثم استمرار الصراع بدلاً من التجسير للثقة بين المكونات العراقية وتعزيز التعايش السلمي وتحقيق الامن والاستقرار، كل ذلك فقد أوصل الازمات السياسية التي بين الكتل السياسية من أن يستمر الصراع بين الكتل فيما بينها الى أن تصل الازمة أن يكون الاختلاف بين أبناء الكتلة الواحدة أو الطيف الواحد، وفي هذا المجال كيف يمكن ان تنجح سياسات الأمن الوطني في ظل خلافات سياسية أخذت المنحى الافقي والعمودي بين أطياف المجتمع وقياداته السياسية.

هذا وقد ولدت الازمات السياسية المستدامة في عراق ما بعد ٢٠٠٣، إنتاج دولة هشة وضعيفة ساد فيها الفساد، والفاعلين فيها متصارعين ومتناقضين، وغيب ذلك شخصيات سياسية تعمل بتفاني لإنجاح بناء الدولة العراقية. أن هذه الازمات السياسية تمثل التراكمات السابقة واللاحقة على احتلال العراق في ٢٠٠٣/٤/٩ واستمر ذلك الوضع إذ أستلم الدكتور حيدر العبادي رئيس الوزراء الأسبق وفي جعبة سابقتها العديد من الازمات السياسية والامنية فضلاً عن أزمات أخرى اضيفت لها وأن هذه الازمات ومع تراكمها تحولت الى تحديات كبيرة، ومن خلال البحث ظهر لنا جليا أن جميع الحكومات قد مرت بأزمات ذلك ما يظهره واقع الحال وقد كانت أزمة الموصل ودخول داعش من اكبر الازمات وقد أقتضى الامر منه أن يتبنى سياسات متنوعة يقصد إرضاء القوى السياسية في العملية السياسية والتي تتمثل بإرضاء فاعلي المكونات الرئيسية الثلاث في المشهد السياسي العراقي (الاكراد، السنة، الشيعة).

المطلب الثالث: الطائفية السياسية

عملت النخب السياسية في العراق على استخدام المحاصصة الطائفية للحصول على مكاسب فئوية، إذ تم تقاسم مراكز الحكم في الدولة بين الاحزاب التي عمدت إلى تجذير الطابع الطائفي لشكل السلطة والذي جعل امكانية تحقيق التمثيل الوطني عملية صعبة، وهناك عوامل عدة افرزت هذا النوع من المحاصصة منها:

١- الصيغ التي اعتمدها الحاكم المدني بول بريمر من خلال توزيع المناصب الحكومية في مجلس الحكم، وهذه الآلية لا تتلاءم مع آلية المواطنة واعتماد الكفاءات، فكانت هذه الحلول حلولاً كارثية على العراق؛ لإنها اسهمت في ظاهرة التمترس والانقسام العمودي والطائفي.[١]

٢- أحد العوامل المهمة لوجود المحاصصة الطائفية والعرقية هو الاحزاب الطائفية، فالأحداث بعد عام ٢٠٠٣، أوجدت احزاب طائفية وتجمعات سياسية متناحرة ومختلفة وكانت هذه التجمعات تعمل على استمالة الناخبين، فانفلات الفكر وحالة الانتماء والتوجيه باتجاه الفئوية والطائفية والانتماءات الضيقة التي بدت تسحب أو تأخذ العراق نحو ساحات الاقتتال والصراع الداخلي بين مكوناته المختلفة هي من ابرز اسباب المحاصصة والاستقطاب الطائفي.[٢]

فمع ترسيخ الطائفية السياسية تم توزيع المناصب على اساس المحاصصة الطائفية، وخرج بنظام حكم مؤقت يعتمد القواعد العامة في العمل الديمقراطي ومضمونه في الظاهر قائم على اساس توزيع المناصب الوظيفية بين مكونات المجتمع فنظام المحاصصة يقوم على اساس توزيع المناصب الوظيفية وفقاً لمعيار الانتماء لطائفة معينة على اساس النسب العددية للمكون الطائفي العام، وعلى هذا الاساس تم توزيع الوظائف الرسمية السياسية في العراق توافقياً، إذ يكون النائب ممثلاً لجماعته الطائفية او الدينية أو الاثنية، وقليلاً ما نشاهد نائب يطرح وجهات نظر خارج إطار موقف منطقته أو مجموعته الاجتماعية، كما نلاحظ أن لرئيس الجماعة أو الكتلة الاجتماعية صوت قد يساوي أو يفوق أصوات نواب كتلته.[٣]

ومع تنامي هذه الطائفية السياسية في العراق، ترسخت الانقسامات المجتمعية والطائفية، ومن خلال علاقة الطائفية السياسية بالسلطة والثروة والنفوذ، تؤلب طائفية المحرومين من

---

[١]- عبد الجبار احمد، آليات منع الحرب الاهلية في العراق، مجلة العلوم السياسية، العدد (٣٤)، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ٢٠٠٧، ص٨.

[٢]- اسراء علاء الدين نوري، العملية السياسية في العراق مشاهد الاستمرار والتغيير، مجلة المستقبل العراقي، العدد (٢)، بغداد، ٢٠٠٦، ص٥١.

[٣] - حسن تركي عمير، اشكاليات التحول الديمقراطي في العراق دراسة في الديمقراطية التوافقية، مجلة ديالى، العدد الثامن والخمسون، كلية القانون والسياسة، جامعة ديالى، ٢٠١٣، ص ص١٧٦-١٧٧.

طوائف مختلفة ضد بعضهم، وتصنع ضرباً من وحدة حال غير عقلانية بين نخب طائفية وعموم المنتسبين إليها، إذ تصبح القبيلة والدين قاعدة للتحزب الضيق. وبالتالي نجد الطائفية أصبحت في العراق مصدر تشرذم وليس مصدر إثراء، وهي طوائف بعصبيات خاصة مغلقة على نفسها، وسادت المحسوبية الطائفية التي أصبحت بمثابة نظام سياسي في العراق، وباتت الطبقة السياسية تتصرف أولاً وقبل كل شيء بناءً على مصالحها الضيقة حتى لو كانت على حساب المصالح العليا للشعب والوطن، ومن هذا المنطلق تعمل النخب الحاكمة على التوظيف السياسي للطائفة وللدين عبر شعارات وممارسات تغذيها مادياً ومعنوياً لكسب المعركة مع الاخر، لذا فان العقد المنصرم لم يفرز لنا قوى فاعلة عابرة للاثنيات والطوائف بل حمل لنا نذر التفكك الاجتماعي من خلال الباس الانقسام الاجتماعي شكلاً سياسياً عبر حركات وتنظيمات وكيانات مختلفة.[1] إن تسيس التعددية الاجتماعية من قبل النظم السياسية المتعاقبة على حكم العراق تعد سبب أساس وراء عدم بروز ثقافة وطنية عراقية شاملة، وهذه الإشكالية برزت بشكل أكبر وأكثر تعقيداً وأوسع مدى من السابق بعد ٢٠٠٣، وأصبحت سياسات الإحتلال الأمريكي بعد عام ٢٠٠٣، المهيئ لمناخ ملائم لنمو الأحقاد والتوترات بين مختلف مكونات المجتمع العراقي. وفي هذا الوقت وفي هكذا ظروف عرضت قوات الاحتلال مشاريعها للتقسيم عبر صيغة تقسيم العراق إلى ثلاث أقاليم (اقليم شيعي في جنوب العراق، وآخر سني في وسط العراق، وثالث كردي في شمال العراق)، ومن المعروف ان مشاريع التقسيم لم تنتهي وإن فشل هذا المشروع، فالعراق لا يزال في طور التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، والمجتمع يستخرج ما في أحشائه من تناقضات وصياغات وتطلعات، وقوى تقدم نفسها على المسرح، كي تعرف بنفسها أو تذكر من نسيها بأنها موجودة، ولا يهمها أن تنطق بإسم العصبية، بل المهم أن تحصل على حصتها من السلطة المستقبلية.[2]

إن عملية بناء الدولة العراقية لا تزال حبيسة المساومات الطائفية والعرقية ومنطلق الحصص، وهذه العوامل التي تعرقل إعادة بناء الدولة في العراق، فمثلاً الحكومة التي شكلها

---

[1] –مهدي جابر مهدي، اشكالية تعثر الديمقراطية في العراق بعد ٢٠٠٣، مجلة المستقبل العربي، العدد (٤٠٥)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠١٢، ص ص١٤٨–١٤٩.

[2] – عبدالاله بلقزيز، المشروع الممتنع: التفتيت في الغزوة الكونيالية للعراق، مجلة المستقبل العربي، العدد (٢٩١) – السنة السادسة والعشرين، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٣، ص٥٤.

رئيس الوزراء الاسبق السيد نوري المالكي، قامت على أساس التوازن الطائفي، حالها حال أغلب الحكومات التي تشكلت بعد عام ٢٠٠٣، وكانت تعاني الكثير من المشكلات، فالفريق الذي يعمل تحت قيادة رئيس الوزراء الاسبق السيد نوري المالكي فريق غير منسجم معه ومفروض عليه في الغالب حتى من داخل المكون الذي ينتمي إليه (الائتلاف العراقي الموحد)، إذ يترتب على ذلك نتائج بالغة الخطورة تصيب الحكومة في بالفشل وتعيق سياساتها المخطط لها وتهددها بالجمود، ويعرقل عملية صنع قرار وطني موحد وإنتاج المواقف الحكومية المؤقتة، ومن جهة ثانية تجعل الوزراء بعيدين عن المحاسبة على إرتكاب الأخطاء، لأن كلاً منهم يتمترس خلف حزبه والكيان الذي يمثله في الحكومة. وإن الكيانات التي يتعرض وزرائها للنقد تعتبر النقد موجه إليها بالدرجة الأساس ولا يقوم على اعتبارات عملية ترتبط بإداء الوزير والوزارة بل يرتبط بدوافع سياسية، فتفرض مزيد من الضغط على السيد نوري المالكي.[١]

وجاءت الحكومة هشة في بنيتها، اضافة للضعف في كفاءتها العملية وقلة تجربة اشخاصها، كل هذا بسبب التقاسم الوظيفي المذهبي والأثني والولاء والمغانم السياسية على حساب الخبرة والكفاءة.[٢]

ولعل أوضح ما يدل على اعتماد نظام المحاصصة الطائفية في تشكيل كل الحكومات العراقية بعد التغيير هو اعتماد هذا النظام ليس فقط في توزيع الرئاسات الثلاث فيها (رئاسة الجمهورية، ورئاسة الحكومة، ورئاسة البرلمان) بين المكونات المجتمعية العراقية (العرب، الكرد، التركمان بشقيهم الشيعي والسني)، التي قدمت نفسها في صورة قوى سياسية في انتخابات ٢٠٠٥، و٢٠١٠، و٢٠١٤، و٢٠١٨، ليكون رئيس الجمهورية كوردياً ونوابه شيعي وسني، ورئيس الوزراء شيعياً ونائباه سني وكوردي، ورئيس مجلس النواب سني ونائباه شيعي وكوردي،

---

[١] – حسن لطيف الزبيدي وآخرون، العراق والبحث في المستقبل، ط١، مطبعة جاردينا للطباعة والنشر، مركز العراق للبحوث والدراسات، النجف الأشرف، بيروت، ٢٠٠٨، ص ص٢٣٦– ٢٣٧ .

[٢] – مجموعة باحثين، حالة الأمة العربية ٢٠٠٦ . ٢٠٠٧ أزمات الداخل وتحديات الخارج، ط١، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٧، ص١٣٣ .

بل وشمل ذلك المناصب الادارية المدنية حتى مدير عام، إن لم يصل الى ما بعدها ومن الممكن أن تصل الى المناصب العسكرية أيضاً.[١]

فنظام المحاصصة الطائفية على المستويين السياسي والاداري هو أحد خصائص الدولة العراقية بعد عام ٢٠٠٣، واستمراره يهدد أي بناء محتمل لدولة عراقية تقوم على المؤسسات ونظام الكفاءة في إدارة الدولة، وأخطر ما في المحاصصة هو عدم ركونها الى التقسيم الحزبي وإنما اتجهت الى اعتماد المحاصصة الطائفية التي تُعد أخطر مشكلة تواجه بناء الدولة العراقية، والاخطر مما فيه هو تبني أشكال الطائفية وزرعها في المجتمع بقصد كسب نقاط دون اعتبار لحرمة الدم الذي تم سفكه، وإن أي ترسيخ لهذه الممارسات سوف يؤدي إلى تفشي الفساد والاسلوب السيء في إدارة الدولة كمرحلة أولى والتفكيك كمرحلة نهائية، والمشكلة الاساس التي تحول دون بناء دولة مؤسسات وصدور قرار سياسي رشيد، تقوم على اساس أزمة الثقة، فقدان الثقة السياسية بين أطراف العملية السياسية ككل الذين أتفق الشعب على اختيارهم لتمثيله، فالعراق كما هو معروف منقسم إلى طوائف عدة واقليات اثنية ودينية، حيث تكمن المعضلة السياسية من فقدان الثقة بين العرب من جهة والكرد من جهة اخرى، كما أن الانقسام السني الشيعي ، انعكس بضلاله على الواقع السياسي، من خلال تخوف كلا الطرفين من تسلط أحدهما في السلطة، على خلفية أن معظم الاحزاب السياسية الحاكمة هي بالأساس ذات توجهات دينية طائفية أو عرقية، وكلاً منها تقوم إما على إنكار الآخر أو إنهائه، وهو ما يشكل مشكلة حقيقية تواجه الاستقرار السياسي في العراق.[٢]

المطلب الرابع: العلاقة بين المركز والاقليم والمحافظات غير المنتظمة في اقليم

من ابرز المشاكل التي تثار بين اقليم كردستان العراق والحكومة المركزية في بغداد هي قضية النفط من حيث استثماره وتصديره وعائداته إذ كثيراً ما تثير وزارة النفط العراقية مسألة عدم

---

[١] – ياسين محمد حمد العيثاوي، الانعكاسات السلبية للمحاصصة السياسية على البنية المؤسسية والمجتمعية للنظام الديمقراطي في العراق، مجلة دراسات دولية، العدد (٦٠)، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، جامعة بغداد، ٢٠١٥، ص ٣٣.

[٢]– خضر عباس عطوان، العراق معضلة بناء الدولة، جريدة الزمان، العدد (٤٤٨٠)، بغداد، ١٧ ابريل/نيسان٢٠١٣.

شرعية قرارات توقيع العقود التي وقعتها حكومة اقليم كردستان العراق مع شركات اجنبية لاستخراج النفط في مناطق غير مستثمرة في كردستان، وفي هذا الاطار، تؤكد حكومة كردستان أن وزارة النفط في بغداد تعرقل حق السلطات الكردية في التوقيع على عقود نفطية يجيزها الدستور.[١]

إذ رفض وزير النفط العراقي الاسبق حسين الشهرستاني الاعتراف بقانونية العقود التي ابرمتها حكومة اقليم كردستان، فضلاً عن ذلك فقد أعلن أن الحكومة المركزية ستمنع أي شركة دولية ابرمت عقداً في الشمال من الاشتراك في تقديم عطاءات للاستثمار في حقول النفط الأكثر ربحاً بكثير في الجنوب العراقي، وقد اخاف هذا المنع الشركات النفطية الدولية الكبرى، وبذا قلل من الطموحات الكردية بالتطوير، وقد أضحى الخلاف أكثر حدة عقب بدء شركة (دي ان او) بالانتاج في حقل طاوكي في عام ٢٠٠٩.[٢]

ولقد حاولت حكومة السيد حيدر العبادي رئيس الوزراء الأسبق تسوية الخلافات المزمنة بين الاكراد (حكومة الاقليم) والحكومة الاتحادية، إذ هيمنت الخلافات على العلاقة بين حكومتي المركز والاقليم طيلة الاربع سنوات الأخيرة من حكم المالكي، وكان استغلال الثروة النفطية هو السبب الأوضح لتشنج العلاقة بين الطرفين.[٣]

هذا وقد توصلت حكومة السيد حيدر العبادي وبوقت قصير إلى اتفاق مع حكومة الاقليم حول تصدير النفط من إقليم كردستان، وكذلك من حقول كركوك وتوزيع ايراداتها، وتضمنت الموازنة الاتحادية لسنة ٢٠١٥ ذلك الاتفاق، إذ أتفق على قيام حكومة كردستان بتصدير (٢٥٠) مئتان وخمسون ألف برميل يومياً، من النفط الخام الذي يتم إنتاجه من إقليم كردستان و(٣٠٠)

---

[١]– رشيد عمارة، عماد المرسومي، مصدر سبق ذكره، ص١٠٥.

[٢]– فيبي مار، عراق ما بعد ٢٠٠٣، ترجمة: مصطفى نعمان احمد، ط٢، دار المرتضى، مطابع دار امل الجديدة، دمشق، ٢٠١٣، ص ص١٠٩–١١٠.

[٣]–التغيير في العراق من وجهة نظر غربية، ترجمة مصطفى حيدر، المعهد العراقي لحوار الفكر، مجلة حوار الفكر، السنة العاشرة، العدد (٣٠) أيلول ٢٠١٤، ص٨٠.

ثلاث مائة الف برميل يومياً من النفط المنتج من محافظة كركوك، على أن تُقيد جميع الايرادات المتحققة فعلاً إيراداً نهائياً لحساب الخزينة العامة للدولة[١].

وأن تدفع الحكومة الاتحادية الى حكومة الاقليم نصف العائدات النفطية المنتجة من الحقول التي تسيطر عليها حكومة الاقليم، وأن تسلح البيشمركة وتدفع رواتبهم من الموازنة الاتحادية، وهذا الاتفاق ساعد على التهدئة وخفف من حدة دعواتهم للاستقلال[٢].

هذا وقد أستغل الاكراد دخول تنظيم داعش الارهابي الى العراق ووسعوا من سيطرتهم على المناطق المتنازع عليها، فضلاً عن أن البيشمركة قد تمددت في أراضي واسعة لم يكن ليتمدد فيها لولا دخول تنظيم داعش الارهابي وانسحاب القطاعات العسكرية فقد أستحوذ الاكراد على أراضي كبيرة الى أن قام رئيس الوزراء السابق الدكتور حيدر العبادي بإعادتها الى الحكومة المركزية.

وتحدي بارز آخر يتمثل في انتشار قوات البيشمركة في كركوك أو المناطق المحيطة بها بين الحين والآخر من دون علم رئيس وزراء العراق، القائد العام للقوات المسلحة، الذي لا يملك أي صلاحيات على هذه القوات أو حتى لا يستطيع تحريك القوات العراقية في الاقليم أو على حدود الاقليم مع دول الجوار التي تُعد حدود الدولة الفيدرالية، الامر الذي يشكل خللاً دستورياً واضحاً.[٣]

الى جانب ذلك هناك تحدي المناطق المتنازع عليها، والمقصود بها بشكل رئيس قضية كركوك التي لم يتم وضع حل نهائي لها مع اقرار الدستور العراقي اذ تضمنت المادة (١٤٠) من الدستور العراقي الدائم لعام ٢٠٠٥، محاولة تسوية النزاع في مدينة كركوك والمناطق العراقية

---

[١]–قانون الموازنة الاتحادية لسنة ٢٠١٥، المادة (ثانياً/أ).

[٢]–أحمد المالكي، إصلاح العراق– هل بإمكان العبادي أنهاء مخاطر تقسيم البلاد، ترجمة حيدر رضا محمد، جامعة كربلاء، العدد (١١٠)، مركز الدراسات الاستراتيجية، النشرة، ٢٠١٥، ص٤.

ينظر كذلك: التغيير في العراق من وجهة نظر غربية، ترجمة مصطفى حيدر، مصدر سبق ذكره، ص٨٠.

[٣]– شذى زكي حسين، اشكالية العلاقة بين الحكومة المركزية وحكومة اقليم كردستان، في: التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية في العراق بعد عام ٢٠٠٣، مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، الجامعة المستنصرية، ص١٠٨.

الاخرى بين الحكومة المركزية وحكومة اقليم كردستان وبعض القوى المتواجدة في تلك المناطق، إلا ان ما حصل ينذر بأزمة حقيقية ومزمنة بين الاطراف السياسية، لاسيما مع اصرار كل الاطراف على حقه بتلك المنطقة، وفي هذا الصدد ترى حكومة اقليم كردستان ان مدينة كركوك جزء لا يتجزأ من اقليم كردستان، إذ يقول رئيس اقليم كردستان السابق مسعود البرزاني: "يخطئ من يتصور الان اننا نساوم على موضوع كركوك، هنالك من يدعي عدم كردستانية كركوك، فارجوا ان لا يتصور بان هذا سيحصل في يوم من الايام". وبالمقابل تصر الحكومة المركزية على خصوصية كركوك.[١]

وكثيراً ما صرح المسؤولون الاكراد أن حكومة المركز تتسبب بأخطار تهدد ما حصلوا عليه من مكاسب، ويهددون في المقابل بالإعلان عن حق الاقليم في تقرير مصيره إذا ما تم الاخلال بمواد الدستور التي تُعالج القضايا الشائكة بين كردستان والحكومة المركزية، وهذا ما اكده الرئيس العراقي الاسبق جلال طالباني ورئيس اقليم كردستان السابق مسعود بارزاني اكثر من مرة، وهناك من الخلافات ما افضى إلى وقوع مواجهات بين الجانبين كما حدث في أزمة طوز خرماتو في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢ بين الجيش العراقي وقوات البيشمركة نتيجة القرار السياسي الحكومي بتشكيل "قيادة عمليات دجلة"، لتأمين المناطق المتنازع عليها، وكانت وزارة الدفاع قد أعلنت عن تشكيل هذه القيادة في ٣تموز/يوليو ٢٠١٢، لتشرف على الوضع الامني في ديالى وكركوك، ثم اضيف إليها صلاح الدين لاحقاً.[٢]

لكن أكبر تحدي للأمن الوطني العراقي متمثلة برغبات اقليم كردستان بالانفصال عن العراق، فقد كان قرار حكومة اقليم كردستان بالمضي قدماً بإجراء الاستفتاء عن رغبة حقيقية بالانفصال، وحصلت هذه الرغبة الانفصالية على تأييد بعض الدول مثل ألمانيا وروسيا واسرائيل التي تعمل على تقسيم المنطقة الى اقاليم ودويلات على اسس طائفية وعرقية متناحرة، حتى تكون هي

---

[١] –سداد مولود سبع، تحديات النظام الفيدرالي في العراق، مجلة قضايا سياسية، العدد (٥٣)، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، تموز–اب–ايلول ٢٠١٨، ص٧٨.

[٢]– معتز اسماعيل الصبيحي، صنع القرار السياسي في العراق والديمقراطيات التوافقية: دراسة عن الديمقراطيات التوافقية في (سويسرا، بلجيكا، ايرلندا الشمالية، لبنان)، ط١، دار الكتب العلمية للطباعة والنشر والتوزيع، بغداد، ٢٠١٥، ص٢٦٠.

الدولة الاقوى في المنطقة، أما ألمانيا وروسيا فقد دفعتهم مصالحهم الاقتصادية لتأييد الرغبة الانفصالية للنخبة الكردية.[١]

أما علاقة المركز ببعض المحافظات غير المرتبطة في اقليم فهي ليست بأفضل حالاً بعلاقته بالاقليم، فقد شهدت بعض المحافظات العراقية في ٢٠١٢، مظاهرات واعتصامات تندد بالعملية السياسية، استغلتها الجماعات الارهابية أمثال تنظيم داعش الارهابي، فسيطر من خلالها على أكثر من ثلث مساحة العراق. وسعت الحكومة الاتحادية إلى الحد من سلطات المحافظات بوسائل عديدة، وشكا مسؤولي المحافظات في كثير من الاحيان من أن الحكومة الاتحادية كانت بطيئة في توزيع التخصصات المستحقة لهم، وحاولت باستمرار الحد من نطاق سلطتهم المحلية في المحافظات، وعملت قوات الامن، التي تخضع لسلطة مكتب رئيس الوزراء، مراراً وتكراراً من دون تنسيق مع المسؤولين المحليين، كما سعت الحكومة الاتحادية إلى إلقاء اللوم على حكومات المحافظات التي كانت عاجزة عن تقديم الخدمات للمواطنين، ما أدى إلى فقدان الحكومة الاتحادية مقبوليتها واحساس المجتمع في تلك المحافظات بالاغتراب السياسي عن الحكومة في بغداد.[٢]

هذه العلاقة المتشنجة والغير السلمية في التعامل مع الاقليم والمحافظات يولد حالة مستدامة من الازمات السياسية التي تؤثر سلباً على تمويل السياسة الامنية مما يؤدي الى عجر الحكومات المحلية على المحافظة على السلم المجتمعي وتحقيق اهداف السياسات المرسومة وفق خطة زمنية لمعالجة مشكلات الامن، الامر الذي يؤدي الى تراكمها واستفحالها، وعجز الحكومات المحلية والمركزية عن علاجها مستقبلاً.

المطلب الخامس: سلوك النخبة الحاكمة:

إن أداء النخبة السياسية العراقية، التي كان يعول عليها أن تلعب دوراً فاعلاً في استقرار البلد، وتشكل عنصراً مؤثراً في تحديد المسارات الصحيحة لحركة المجتمع، أضحت، مما يؤسف

---

[١] – سداد مولود سبع، مصدر سبق ذكره، ص ص٧٩–٨٠.

[٢] – مارينا أوتاوي ودانيال قيس، حالة العراق، اوراق كارنيغي، مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي، واشنطن–موسكو – بيجينغ – بيروت – بروكسل، ١شباط/فبراير ٢٠١٢، ص١٣.

له، جزء من المشكلة، بل تخلق المشكلة، فبدلاً من أن تترفع عن القضايا الجزئية، وتتجاوز الخلافات الطارئة، التي أفرزتها سياسات النظام السابق، والأحداث التي أعقبت سقوطه، وتتحرى مواطن الالتقاء والمصالح المشتركة، وتقرأ الاحداث بموضوعية ومسؤولية عالية، وتسعى إلى توحيد المجتمع وتحقيق التعايش السلمي، وبلورة الموقف الصحيح ازاء التحديات الجسيمة التي تواجهه، بدل ذلك.[1] كل ذلك أدى الى تأزيم التنوع المجتمعي مما أنعكس سلباً على واقع سياسات التعايش السلمي العراقية، وأسدى في نهاية الأمر خدمة مجانية لأعداء المجتمع العراقي.

لذلك فالعملية السياسية في العراق تحتاج إلى نخبة سياسية مؤمنة بالعمل سويةً من أجل بناء عراق ديمقراطي تعددي حر، يعمل على بناء دولة الرفاهية لأبنائه، لكن النخبة السياسية الحاكمة في العراق تعاني من أزمات ثقة بينها الأمر الذي دفع الى عدم إدارة الحكم والسياسات والقرارات السياسية بصورة رشيدة، وذلك راجع إلى أسباب عديدة يمكن أن نذكر منها:[2]

١- الدول ذات المنهج التوافقي تحتاج إلى أن تكون لدى سياسييها(قادتها)، النزعة الوحدوية أقوى من نزعات الانقسام والصراع السياسي، لكن سلوك بعض النخب السياسية في العراق يكاد يكون معاكساً لهذا المبدأ إذ عمقت صراعاتهم السياسية وتخندقهم الطائفي، عناصر الصراع على المستوى الشعبي بل إن بعضهم استغل وتر التعددية للوصول الى السلطة والاستحواذ على مكاسبها.

٢- عجز أغلب عناصر النخبة عن كسب ثقة مَنْ يمثلونه فضلاً عن مجاراتهم بفعل تراكم الشك وعدم الثقة بين الطرفين.

كما أن تقاطع الرؤى السياسية للنخبة جعلها تمارس أساليب التشهير والسقيط السياسي للخصوم السياسيين، وهذا الأمر أنعكس سلباً على نظرة الشارع العراقي إليهم. فأخطر ما في الائتلافات الطائفية هي أنها ستعيد التخندق الطائفي، إذ ستزيد الشحن الطائفي وستجبر المواطن العراقي أن يظل حبيس الدائرة الطائفية التي عينت لهم مسبقاً بانتمائهم وليس باختيارهم، وأن

---

[1] – احسان الامين وآخرون، الطائفية في العراق: مقاربات في الجذور وسبل الخروج من المأزق، ط١، الحضارية للطباعة والنشر، بغداد، بلا تاريخ، ص٧٢.

[2] – خالد عليوي العرداوي، الفيدرالية والديمقراطية التوافقية ومعطيات الواقع العراقي، مجلة القانون والسياسية، عدد خاص، جامعة صلاح الدين، اربيل، ٢٠١١، ص ص٢٣٤-٢٣٥.

يظلوا تابعين لأقطاب العملية السياسية الطائفيين، إذ أن أغلبية الاحزاب والمنظمات السياسية في العراق بعد التغيير، تأسست على أساس الانتماءات الدينية أو الاثنية وقليل منها على أسس ايديولوجية، وتتشكل على ثلاثة مستويات من الهويات وهي:[١]

١- الهوية الطائفية والاثنية (الاكراد، والشيعة، والسنة، والتركمان، والاشوريون).

٢- الهويات الصغرى (القبيلة والعائلة والمدينة والمنطقة).

٣- الهوية العابرة للطوائف (الوطنية العراقية، الطبقات العليا، الطبقة الوسطى، الطبقة العاملة، المتكافئة على أساس الانتماء الطبقي والمصلحة الاقتصادية).

وتتقاطع هذه الهويات جاعلةً الاطار الطائفي الاثني المتراص في الظاهر، معقداً، وهشاً في الواقع.[٢]

إن غلبة أسلوب الادارة التصارعية الصفرية على علاقات التفاعل بين النخبة السياسية للعمل السياسي في العراق بعد ٢٠٠٣، انسحب على علاقات التفاعل بين المكونات المجتمعية العراقية أيضاً. لكن الواقع السياسي والمجتمعي في عراق ما بعد ٢٠٠٣، بحاجة الى نخبة سياسية تترفع عن كل قصور ونظرة ضيقة، وان تضحي بمصالحها الشخصية ومصالح احزابها وعصبياتها لتجد للعراق مخرجاً من الازمات التي عصفت به بعد التغيير، ويجب ان تلفت النخبة السياسية العراقية انتباهها الى ان الاولوية اليوم ليست في معرفة من يحكم العراق في هذه المرحلة، وإنما هي كيفية اعادة الثقة بين النخبة السياسية والشعب[٣]، فضلاً عن ذلك لا بد من التركيز على انه في صميم عمل النخبة هو المحافظة على وحدة العراق واستقلالية قراراته السياسية من أي تدخل خارجي.

---

[١] -معتز اسماعيل الصبيحي، مصدر سبق ذكره، ص٢٤٨.

[٢] - فريق ابحاث، ديناميكيات النزاع في العراق- تقييم استراتيجي، ط١، معهد الدراسات الاستراتيجية، بيروت، ٢٠٠٧، ص٨.

[٣] - خيري عبد الرزاق جاسم، نظام الحكم في العراق بعد ٢٠٠٣ والقوى المؤثرة فيه، ط١، بيت الحكمة، بغداد، ٢٠١٢، ١٩٠.

تؤشر التجربة العراقية بعد عام ٢٠٠٣، اشكاليات في التطبيق والممارسة والأسس التي قامت عليها البنى والمؤسسات لتحقيق الديمقراطية ومحاولة الخروج من الازمات السياسية التي رافقت الاستبداد واحتكار السلطة من قبل الحكومات التي تعاقبت على الحكم قبل عام ٢٠٠٣، إضافة الى السياسات التي انتهجت لبناء السلم الأهلي والتعايش لمنع الاعتماد الى العنف من خلال اعتماد الية ومبادئ المساواة والعدالة وبناء رمزية وطنية جامعة مبنية على المحاصصة الطائفية تقود الى الاستقرار، نجد ان التجربة السياسية في العراق تشير الى انها مازالت محكومة بسياسة المحاصصة بين مختلف الأطراف والقوى السياسية مما أسهمت في تعميق الفجوة المجتمعية لعدم اعتماد مبدأ جامع بشكل هوية جامعة خارج اطار المصلحة الفردية والولاءات الضيقة، كما ان تردي الوضع الأمني والمجتمعي وضعف النضج السياسي للنخبة السياسية وضعف الخدمات وتفشي الفساد بكل صوره وانتشار البطالة، قد جعل النظام السياسي يفقد همزة الوصل بينه وبين الجماهير وبالتالي شهدت الحياة السياسية حالة من عدم الاستقرار الملازم لهذه الحالة والتي غدت تشكل تحدي جدي لتحقيق الامن الوطني.[١]

الخاتمة:

ما لم يتم لملمة شمل جميع الكتل السياسية العراقية والاتفاق على مشروع سياسي مدني ينقذ البلاد من محنتها فلن تنجح للشعب العراقي أي سياسة للتعايش السلمي وسيبقى في دوامة العنف التي تدور في رحاها أعمار الشباب العراقي بين قتيل وجريح ومهجر ومفقود الاثر، نحن بحاجة ماسة الى سياسات عامة يشعر من خلالها المواطن العراقي بالأمان والاطمئنان على مستقبله، سياسات لكل العراقيين دون تمييز، ويحترم فيها الاخر المختلف من أي قومية أو ديانة أو مذهب كان، ويشعر أنه قادر على إبداء رأيه بكل حرية وأمان. وأثرت الخلافات السياسية على أداء البرلمان العراقي وكذلك الحكومة العراقية ونكأت الجروح وأفقدت المجتمع الثقة بالحكومة والبرلمان.

ومن خلال بحثنا توصلنا الى أن التحديات السياسية الداخلية تفضي في نهاية المطاف الى تقديم خدمات كبرى لدعاة الاخلال بالأمن الوطني العراقي من الجماعات الارهابية وقوى التدخل

[١] – فراس كوركيس عزيز، التعزيز المؤسسي للقيم الديمقراطية في العراق، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ٢٠١٥، ص ص ٢٦٨-٢٦٩.

الخارجي، عبر استغلالها وتستخيرها خدمة لأهدافها ومصالحها، هذه التحديات تتطلب من صانعي القرارات السياسية العراقيين العمل على حلها ترصيناً للأمن والسلام المجتمعي العراقي، وحفاظاً على سيادة العراق من التدخلات الخارجية. وتوصلنا من خلال البحث الى مجموعة من الاستنتاجات منها:

١- إن النخب السياسية العراقية ليست موحدة في مواقفها تجاه العملية السياسية في العراق ولا هي موحدة أيضاً تجاه التوافق على القرارات المصيرية ومنها القرارات الامنية، ولا حول الاستراتيجية الأمنية السليمة في مواجهة التحديات الداخلية والخارجية.
٢- بروز ازمات سياسية خانقة تعصف بالعملية السياسية في العراق عند السعي لإقرار قرارات سياسية مصيرية تمس أمن المجتمع العراقي، لعدم وجود الاغلبية البرلمانية التي يمكن لها أن تتخذ القرارات بكل يسر وسهولة، مما يُؤدي في كثير من الاحيان إلى تنامي الخروقات الامنية واستغلال الازمات السياسية من قبل الجماعات الارهابية في تحقيق اهدافها.
٣- أكثر التحديات مع اقليم كردستان والمحافظات غير المنتظمة في اقليم تنبع من عدم الإحتكام الى القواعد الدستورية.
٤- إن ضعف الثقة المتبادل بين أطراف النخبة السياسية الحاكمة في العراق، يؤدي إلى عدم التنفيذ الرشيد للسياسة العامة الهادفة لبناء الدولة المدنية العراقية. وهذا الأمر منبعه تسييس التنوع القومي والديني والمذهبي لمكونات الشعب العراقي، وهو الأساس الذي دفع إلى الأخذ بالديمقراطية التوافقية لضمان مشاركة جميع المكونات الاجتماعية في العملية السياسية، ولوضع أرضية مناسبة للتعايش سلمياً في العراق، إلا أنها لم تنتج سلماً راسخاً، مما أدى إلى صنع سياسة عامة ضعيفة.

ومن خلال تحديد التحديات السياسية الداخلية نوصي الى مجموعة من التوصيات التي من الممكن ان تعالج بعض الخلل السياسي ومن هذه التوصيات ما يلي:

١- ضرورة العمل على معالجة الوضع الأمني غير المستقر، فلا يمكن بناء الدولة العراقية المدنية في بيئة غير مستقرة أمنياً، فلا بد من رسم سياسة عامة للأمن الوطني العراقي ذات محاور أمنية وسياسية واقتصادية واجتماعية متكاملة، وإعتماد مبدأ التوازن والكفاءة

في إدارة هذا الملف، عبر التصدي لجميع المظاهر المسلحة غير الشرعية، أياً كان مظهرها، أو مصدرها، أو الجهات التي تقف خلفها، في سبيل الوصول إلى بناء الدولة العراقية وضمان التنمية البشرية المستدامة التي أساسها الأمن والرفاهية.

٢- ضرورة العمل على تحقيق التطابق الفعال والمؤثر في السياسة الامنية، بين النظرية والتطبيق العملي، وليس مجرد وجود مؤسسات شكلية تشرع القوانين وترسم السياسات من غير متابعة ذلك بالتنفيذ والتقييم والمراقبة.

٣- معالجة كل العوامل والاسباب السياسية والاجتماعية والاقتصادية والدينية المؤدية إلى العنف والارهاب في العراق، للوصول الى السلام والامن المستدام في العراق.

٤- مغادرة المحاصصة في توزيع المناصب الحكومية الى الديمقراطية وتحقيق مبدأ الكفاءة والجدارة في شغل المناصب السياسية والادارية في الدولة العراقية.

المصادر:

أولاً: الكتب العربية والمترجمة:

١- احسان الامين وآخرون، الطائفية في العراق: مقاربات في الجذور وسبل الخروج من المأزق، ط٢، الحضارية للطباعة والنشر، بغداد، بلا تاريخ.

٢- حسن لطيف الزبيدي وآخرون، العراق والبحث في المستقبل، ط١، مطبعة جارديا للطباعة والنشر، مركز العراق للبحوث والدراسات، النجف الأشرف، بيروت، ٢٠٠٨.

٣- خضر عباس عطوان واحمد ناهي، السلوك السياسي دراسة نظرية وتطبيقية، ط١، دار امجد للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١٨.

٤- خيري عبد الرزاق جاسم، نظام الحكم في العراق بعد ٢٠٠٣ والقوى المؤثرة فيه، ط١، بيت الحكمة، بغداد، ٢٠١٢.

٥- فريق ابحاث، ديناميكيات النزاع في العراق-تقييم استراتيجي، ط١، معهد الدراسات الاستراتيجية، بيروت، ٢٠٠٧.

٦- فيبي مار، عراق ما بعد ٢٠٠٣، ترجمة: مصطفى نعمان احمد، ط٢، دار المرتضى، مطابع دار امل الجديدة، دمشق، ٢٠١٣.

٧- مارينا أوتاوي ودانيال قيس، حالة العراق، اوراق كارنيغي، مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي، واشنطن-موسكو - بيجينغ - بيروت - بروكسل، ١شباط/فبراير ٢٠١٢.
٨- مجموعة باحثين، حالة الأمة العربية ٢٠٠٦- ٢٠٠٧ أزمات الداخل وتحديات الخارج، ط١، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٧.
٩- معتز اسماعيل الصبيحي، صنع القرار السياسي في العراق والديمقراطيات التوافقية: دراسة عن الديمقراطيات التوافقية في (سويسرا، بلجيكا، ايرلندا الشمالية، لبنان)، ط١، دار الكتب العلمية للطباعة والنشر والتوزيع، بغداد، ٢٠١٥.
١٠- مهدي الحافظ، الآن والغد: معالجات في السياسة والاقتصاد، ط١، دار ميزوتامبا، بغداد، ٢٠١٢.

ثانياً: المجلات والدوريات:

١- اسراء علاء الدين نوري، العملية السياسية في العراق مشاهد الاستمرار والتغيير، مجلة المستقبل العراقي، العدد الثاني، بغداد، ٢٠٠٦.
٢- اسراء علاء الدين نوري، النظام السياسي في العراق بعد عام ٢٠٠٣: الازمات السياسية والاجتماعية، في النظام السياسي العراقي: الواقع، الاصلاح، والمستقبل، اعمال المؤتمر العلمي السنوي الرابع لـ (سكول) العلوم السياسي- جمجمال- في جامعة السليمانية، السليمانية، ١٠-١١/نيسان/٢٠١٣.
٣- أحمد المالكي، إصلاح العراق- هل بإمكان العبادي أنهاء مخاطر تقسيم البلاد، ترجمة حيدر رضا محمد، جامعة كربلاء، العدد (١١٠)، مركز الدراسات الاستراتيجية، النشرة، ٢٠١٥.
٤- التغيير في العراق من وجهة نظر غربية، ترجمة مصطفى حيدر، المعهد العراقي لحوار الفكر، مجلة حوار الفكر، السنة العاشرة، العدد (٣٠) أيلول ٢٠١٤.
٥- حسين علاوي خليفة، ادارة التوحش لتنظيم الدولة الاسلامية في العراق والشام وخطورته على الامن الوطني العراقي، مجلة قضايا سياسية، العددان (٣٧-٣٨)، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين.
٦- خالد عليوي العرداوي، الفيدرالية والديمقراطية التوافقية ومعطيات الواقع العراقي، مجلة القانون والسياسية، عدد خاص، جامعة صلاح الدين، اربيل، ٢٠١١.

٧- داليا احمد رشيد، الفرغات المجتمعية: دور البعد النفسي في تغذية عنف ما بعد التغيير، اتجاهات نظرية في تحليل السياسة الدولية، ملحق مجلة السياسة الدولية، العدد(١٩٣)، المجلد (٤٨)، ٢٠١٣.
٨- رشيد عمارة وعماد المرسومي، تقويم اداء الحكومة، التقرير الاستراتيجي العراقي ٢٠١٠-٢٠١١، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، بغداد، ٢٠١١.
٩- زكي حسين، اشكالية العلاقة بين الحكومة المركزية وحكومة اقليم كردستان، في: التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية في العراق بعد عام ٢٠٠٣، مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، الجامعة المستنصرية.
١٠- سداد مولود سبع، تحديات النظام الفيدرالي في العراق، مجلة قضايا سياسية، العدد (٥٣)، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، تموز-اب-ايلول ٢٠١٨.
١١- عبد الجبار احمد، آليات منع الحرب الاهلية في العراق، مجلة العلوم السياسية، العدد (٣٤)، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ٢٠٠٧.
١٢- عبدالاله بلقزيز، المشروع الممتنع: التفتيت في الغزوة الكونيالية للعراق، مجلة المستقبل العربي، العدد (٢٩١) – السنة السادسة والعشرين، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٣.
١٣- مهدي جابر مهدي، اشكالية تعثر الديمقراطية في العراق بعد ٢٠٠٣، مجلة المستقبل العربي، العدد (٤٠٥)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠١٢.
١٤- ياسين محمد حمد العيثاوي، الانعكاسات السلبية للمحاصصة السياسية على البنية المؤسسية والمجتمعية للنظام الديمقراطي في العراق، مجلة دراسات دولية، العدد (٦٠)، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، جامعة بغداد، ٢٠١٥.

ثالثاً: الصحف:

١- خضر عباس عطوان، العراق معضلة بناء الدولة، جريدة الزمان، العدد (٤٤٨٠)، بغداد، ١٧ ابريل/نيسان٢٠١٣.

رابعاً: الاطاريح:

١- فراس كوركيس عزيز، التعزيز المؤسسي للقيم الديمقراطية في العراق، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ٢٠١٥.

خامساً: الانترنيت:

١- وصال نجيب العزاوي، الديمقراطية التوافقية وفق المنظور العراقي، صحيفة العراق الالكترونية، دراسات، بحث منشور على شبكة المعلومات العالمية:
www.Iraqnewspaper.net